مؤخرا الى عمان ، بناء على طلب من اللجنة المركزية ، أن يركز البحث على هذا الموضوع ، وأن يضع اجابات له في الاتفاق الجديد الذي تم التوصل اليه يوم ٧٠/١٢/١٤ .

والان ... ما هي ظواهر حالة التوتر في الاردن ؟

ان اتفاق القاهرة ينص على مبدأ وجود العمل الفدائي في الاردن ، وعلى حرية تنقل المقاتلين في كافة انحاء الاردن . ومن جهة اخرى فان الاتفاق ينص على حق الحكومة الاردنية في الاشراف على موضوع الامن الداخلي . ولكن الذي يجري لا يعبر عن هذه النصوص ، بقدر ما يعبر عن توازن القوى . فالسلطة الاردنية تتصرف على اساس منع أي تواجد فدائي في المناطق والمدن التي سيطرت عليها كليا اثناء معارك أيلول . كذلك منع أي عودة فدائية اليها . ونذكر على سبيل المثال الوقائع التالية :

١ — قامت السلطة الاردنية ، في مدينتي الزرقاء والكرك ، بعملية تمشيط للمدينتين ، بحثا عن سلاح عناصر الميليشيا ، فصادرت السلاح ، واعتقلت اصحابه ، بقصد فرض السيطرة الرسمية عليها نهائيا .

٢ — اما في أحياء عمان التي تسيطر عليها السلطة (جبل الحسين — جبل اللويبدة — جبل عمان) ، فانها تمنع حتى تنقل الفدائيين فيها في ساعات الليل ، وتحتجز كل سيارة فدائية تمر ، بالرغم من اوراق اللجنة المركزية الرسمية التي تحملها .

ان سياسة السلطة الاردنية في هذه المناطق تقوم على الاساس التالي (منع عودة العمل الفدائي لاي منطقة سيطر عليها الجيش اثناء معارك أيلول) . وبسبب ذلك يضم ملف اللجنة العربية ، كثيرا من الشكاوى حول رفض السلطة الاردنية الاعتراف بالوثائق الرسمية الصادرة عن اللجنة المركزية ، رغم ان اتفاقيات عمان تنص على ذلك صراحة .

بالمقابل ترد حركة المقاومة على موقف السلطة الاردنية بالمثل ، في محاولة للضغط من اجل تنفيذ الاتفاقيات بكامل نصوصها، فتحاول جهدها الاحتفاظ بمواقع نفوذها كاملة . ولذلك فهي تمنع دخول السلطة الاردنية الى الاحياء التي تسيطر عليها في مدينة عمان ، (مثل جبل الاشرفية والتاج والجوفة) . وتنفيذا لهذه السياسة أغلقت مخفرا للشرطة اقامته الشرطة الاردنية في حي المريخ الذي يعتبر أحد مداخل جبل الاشرفية ، وهددت بضرب كل مخفر من المخافر الستة التي قررت السلطة انشاءها في جبل الاشرفية .

ظاهريا يمكن القول — وهذا ما حدث فعلا — أ
حركة المقاومة تعرقل تنفيذ بند من بنود اتفا
القاهرة يعطي للسلطة الاردنية حق الاشراف عل
موضوع الامن . ولكن تحت هذا المنطق الظاهري
قدمت حركة المقاومة ردودا وجيهة . وجاء في هذ
الردود : ان حركة المقاومة لا تعرقل فتح أي مخ
للشرطة ، ولكن ما يجري عمليا هو وضع عدد قلي
من رجال الشرطة داخل المخفر في الايام الاول
لفتحه ، ثم يعزز بعد ذلك بعدد كبير من الجنو
الذين يرتدون لباس الشرطة ، والمزودين بأسلح
ثقيلة لا ضرورة لها لحفظ الامن ، فيصبح كل مخ
في هذه الحالة ثكنة عسكرية ، الهدف من وراء
واضح تماما . كذلك قالت حركة المقاومة ، أ
طوال السنوات الماضية اكتفت السلطة الاردن
بمخفر واحد لجبل الاشرفية، فلماذا تفكر الان بس
مخافر دفعة واحدة ؟

ان هذه الظواهر للاشتباكات العسكرية ، تبق
جزئية ومشتتة . ولكنها في النهاية تندرج ضمن نس
(عسكري — سياسي) واحد يهدف الى الاستمر
في تطويق العمل الفدائي تكميلا لمعارك أيلول
وبسبب جزئية الاحداث وتشتتها يصعب احيانا ع
المراقب أن يكتشف الخط العام الذي يجمعها. ول
ما جرى في مدينة جرش يقدم نموذجا أكثر وضو
عن الخط العام الذي تسير ضمنه اجراء
السلطة . لقد تطورت أحداث جرش على الش
التالي :

١ — قامت السلطة الاردنية باحتلال (تلة عصفور
التي تشكل المدخل الغربي للمدينة .

٢ — احتلت السلطة الاردنية أيضا قرية رح
التي تشكل المدخل الشرقي للمدينة .

٣ — وضعت السلطة الاردنية نقطة حراسة مشد
ومعززة على جسر سيل الزرقاء الذي يقع ع
الطريق بين عمان وجرش من جهة الجنوب .

٤ — كانت منذ معارك أيلول قد احتلت نقطة تقا
الطرق المؤدية الى المفرق واربد من جهة الشما
وباحتلال هذه المواقع أصبحت مدينة جرش محاص
من كافة جهاتها ، دون ان يقوم العمل الفدائي ب
تعرض لتحركات السلطة . وهنا انتقلت اجراء
السلطة الى داخل المدينة ، حسب نفس التكت
السابق المتعلق بموضوع المخافر . فوضعت عد
قليلا من رجال الشرطة داخل المخفر ، وبعد أ
عززت قوة المخفر بستة عشر جنديا يرتدون لبا